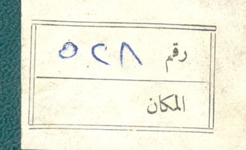
قانون رقم ٩ لسنة ١٩١٢

الخاص بوقاية الطيور النافعة للزراعة



الحكومة المصرية

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢

لوقاية الطيور النافعة للزراعة
واللائحة والقرارات الخاصة به



اعيد طبعه لنظارة الداخلية

المطبعة الاميرية بمصر
٢٩٠١٣

(م ٢٠ / ٢٨١٣ / ١٩١٣ / ٥٠٠)

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢

لوقاية الطيور النافعة للزراعة

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على قرارى الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢ ابريل و١٥ مايو سنة ١٩١٢ طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

أمرنا بما هو آت :

المادة الاولى

تمتنع الامور الآتى بيانها وهى :

أولا — صيد الطيور المبينة فى ملحق هذا القانون على الاطلاق أو القبض عليها أو قتلها

ثانيا — نقل هذه الطيور أو التجول بها للبيع أوحبسها أو عرضها للبيع أو بيعها أو شراؤها حية كانت أو ميتة

ثالثا — صيد هذه الطيور بالدبق (أو قضبان المخيط)

المادة الثانية

لناظر الاشغال العمومية أن يضيف الى ملحق هذا القانون أى نوع من الطيور النافعة للزراعة

المـادة الثـالثة

لا يتناول المنع المقرر فى المادة الاولى من هذا القانون من يكون بيده رخصة من نظـارة الاشغال العمومية بالقبض على الطيور وحبسها وعمل مجموعات منها لغرض من الاغراض العلمية

المـادة الرابعـــة

من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لاتتجاوز جنيها مصريا فاذا هو أقدم عليها ثانيا فى مدى سنة واحدة من التاريخ الذى فيه تصبح العقوبة الأولى نهائيـة يعاقب بالحبس لمدة لاتتعدى اسبوعا وبغرامة لاتزيد على جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

المـادة الخامسة

كل طير استحصل عليه بمخالفة أحكام هـذا القانون أو وقعت المخالفة بسببه يضـبط ويصبح ملكا للحكومة وكذا الشـباك والأدوات والفخاخ والاسـلحة النارية التى تكون قد استعملت فى مخالفة أحكام هذا القانون

المـادة السادسة

اذا أقيمت الدعوى فى آن واحد على الأجانب والأهالى عن مخالفة واحدة يكون النظر فى تلك المخالفة من اختصاص القضاء المختلط لجميع المتهمين

المـادة السابعة

يلغى من قرار ناظر الداخلية الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٣ بشأن الصيد ما يخالف هذا القانون

المـادة الثامنـــة

على ناظرى الحقانية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويبتدئ العمل به بعد نشره باسبوع فى الجريدة الرسمية ،،

صدر بسراى رأس التين فى ١٥ مايو سنة ١٩١٢

عباس حلمى

ناظر الاشغال العمومية	ناظر الحقانية	بأمر الحضرة الخديوية
اسماعيل سرى	حسين رشـــدى	رئيس مجلس النظار
		محمد سعيد

الملحـــــق

قنـــبرة

أبو فصادة

كروان

عصفور التين البكفيك:
- عصفور مغنى
- عصفور سقسيكولا
- عصفور آكل الذباب
- عصفور بيبيت

وروار

أبو قردان

هدهد

زقزاق مطوق

زقزاق بلدى

زقزاق شامى

لائحة بشأن الصيد

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٩٠٠ طبقا للامر العالى الرقيم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هو آت :

١ — لا يجوز لأحد مباشرة الصيد بدون الحصول على رخصة من محافظ أو مدير الجهة التى يقيم فيها مقابل دفع مبلغ مائة قرش صاغ

وهذه الرخصة يسرى مفعولها فى كافة أنحاء القطر المصرى لمدة عام واحد ابتداؤه أول يونيو من كل سنة وهى شخصية لايجوز التنازل عنها للغير

٢ — ينبغى ابراز هذه الرخصة عند كل طلب من مندوبى الحكومة

٣ — تخول رخصة الصيد حاملها حق الصيد مدة النهار من شروق الشمس الى غروبها سواء كان الصيد بالبندقية أو بالشباك

٤ — لايجوز الصيد :

(أ) فى أملاك الغير مالم يسمح به مالكها أو مأموروه

(ب) ضمن حدود المدن والقرى والكفور والعزب و بوجه عام على مسافة تقل عن مائتين وخمسين مترا من أى مسكن

(ج) بالشباك فى أراضى الغير التى لم يجن محصولها بعد
(د) صيد الحمام أو غيره من الطيور الداجنة أو أى نوع من الطيور والحيوانات المملوكة للغير

٥ — لا تصرف رخص الصيد لأحد من الآتى ذكرهم :
(١) الاشخاص الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة
(٢) الاشخاص المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق الوطنية
(٣) الاشخاص المحكوم عليهم فى مواد التشرد أوالسرقة أو النصب أو الخيانة أو العصيان أو التعدى على رجال السلطة العمومية
(٤) الاشخاص المحكوم عليهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس

٦ — تسحب رخص الصيد من الاشخاص الذين تصدر عليهم بعد الحصول عليها أحكام من قبيل ماتوضح فى المادة السابقة

٧ — ينتهى الحق فى رفض اعطاء رخص الصيد للاشخاص المحكوم عليهم المنوه عنهم بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الخامسة بعد مضى خمس سنوات من انتهاء مدة العقوبة

٨ — يكون للمديرين فى المديريات الحق المطلق فى اعطاء وعدم اعطاء رخص الصيد لأهالى البنادر والقرى بحسب مايتراآى لهم

٩ — للمحافظين والمديرين الحق فى اصدار قرارات خصوصية يعينون بها ابتداء وانتهاء فصل الصيد فى كل جهة وأنواع الطيور والحيوانات التى لايجوز صيدها . ولهم أيضا ان يمنعوا الصيد فى جهات معينة أو يقيدوه بشروط خاصة

١٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من ٢٠ الى ١٠٠ قرش صاغ وفى حال العودة الى ارتكاب المخالفة فى خلال السنة يجوز

الحكم بالحبس لغاية سبعة أيام وانما فى حالة الصيد بملك الغير بدون رضى المالك فلا بد من تقديم الشكوى من صاحب الشأن

ويحكم القاضى بمصادرة الاسلحة وآلات الصيد فى حالة العود للمخالفة وفى الحالة المنصوص عليها فى المادة السادسة وفى مثل هذه الحالة يحكم على المخالف باستحضار تلك الاسلحة والآلات أو بدفع ثمنها بحسب مايقدره القاضى لها بحيث ان لايقل هذا الثمن عن ١٠٠ قرش صاغ

١١ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما م٥

٤ مايو سنة ١٩١٢ (١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠)

محمد سعيد

قـــــرار

من نظارة الأشغال العمومية

رقم ٣ ديسمبر ســـنة ١٩١٢ نمــرة ٤٦ ادارة

بعـــد الاطلاع على المـادة الثانية من القانون نمرة ٩ الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٢ بشأن وقاية الطيور النافعة للزراعة

قـــررنا مايأتى :

المـادة الأولى

يضاف الى ملحق القانون المذكور الطير المعروف باسم صقّير

المـادة الثانية

على جناب مدير مصلحة الزراعة تنفيذ قرارنا هذا ؟

ناظر الاشغال العمومية
اسماعيل سرى

قـــرار

منع الصـــيد فى بحيرة المنزلة

محافظ القنـال

بعـد الاطلاع على المـادة التاسعة من لائحة الصـيد الصادر بها قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

قــــرر ما هو آت :

(١) ممنوع صـيد الطيور والحيوانات فى الجزء من بحيرة المنزلة الداخل ضمن دائرة اختصاص هذه المحافظة

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٢٩ أغسطس ســنة ١٩١٢ — محمد محمود

قـــــرار

الصيد فى الاسماعيلية ـ منع صيد الغزلان

محافظ القنـال

بعد الاطلاع على المـادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت :

(١) ممنوع صيد الغزلان بالسلاح أو بالمطاردة أو بالباز أو بأى طريقة أخرى فى المنطقة الواقعة بين تل العروق وتل الفضـة فى ضواحى الاسمـاعيلية بدون تصريح خاص من المحافظة

(٢) كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المبينة بالمادة العـاشرة من قرار نظارة الداخلية الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩١٢ المشار اليه أعلاه

(٣) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة ايام م٤

٢٠ يناير سنة ١٩١٣ (١٢ صفر سنة ١٣٣١) محمد محمود

قـــــرار

صادر من نظارة الداخلية فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٣

حيث أنه من الصالح العام حماية الطيور النافعة للزراعة

وحيث أنه من اللازم أيضا حماية السمان من سوء المعاملة الناشئ له عند أخذه بالشباك أو الفخاخ على شاطئ البحر

وبعــد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العموميــة بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٠٣

المـادة الاولى

ممنوع صيد الطيور بواسطة قضبان المخيط وذلك فى جميع انحاء القطر المصرى

المـادة الثانيـــة

ممنوع أيضا صيد السمان بواسـطة الشباك أو الفخاخ وذلك فى كل أراضى الحكومة الكائنة على مسافة تقل عن ألف متر من شواطئ البحر

المـادة الثالثـــة

من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ

وفى حال ارتكاب المخالفة يصير مصادرة الطيور المصطادة وكذلك قضبان المخيط والشباك والفخاخ وكل ما استعمل لارتكاب المخالفة

ملحوظة — وان يكن بموجب قرار نظارة الداخلية الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠٣ لا يسوغ اطلاق العيارات النارية على مسافة تقل عن ٢٥٠ مترا من محلات السكن أو الطرق العمومية أو السكك الحديدية أو الآثار أو الترع المعدّة للملاحة أو قنال السويس الا أن محافظة القنال تسمح بالصيد فى جهة الرسوة ببور سعيد على مسافة مائة متر من الأماكن المذكورة

ARRÊTÉ.

du Ministère de l'Intérieur du 23 juin 1903.

Considérant qu'il est de l'intérêt général de protéger les oiseaux utiles à l'agriculture ;

Considérant qu'il y a lieu aussi de protéger les cailles contre les mauvais traitements résultant de leur prise dans les filets ou les pièges sur le bord de la mer ;

Vu la délibération de la Cour d'Appel Mixte en date du 10 juin 1903 :

ART. 1er.—La chasse au moyen de gluaux est interdite sur tout le territoire égyptien.

ART. 2.—Est également interdite la chasse des cailles au moyen de filets ou pièges sur les terrains du Gouvernement situés à une distance moindre de 1,000 mètres des rivages de la mer.

ART. 3.—Les contrevenants au présent arrêté seront punis d'une amende n'excédant pas 100 P.T.

En cas de contravention, les produits de la chasse seront confisqués, ainsi que les gluaux, filets, pièges et tout article qui aura servi à la commettre.

N.B.—Quoique l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 9 février 1903 défende de tirer des coups de feu à une distance moindre de 250 mètres des habitations, des voies publiques et ferrées, des endroits d'antiquités, des canaux navigables et du Canal Maritime de Suez, cependant le Gouvernorat du Canal permet la chasse à Raswa, Port-Saïd, à une distance de 100 mètres de ces lieux.

ARRÊTÉ.

Interdiction de la chasse des Gazelles à Ismailieh.

Le Gouverneur du Canal,

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912, portant règlement sur la chasse ;

ARRÊTE :

1.—La chasse des gazelles, soit par les armes, soit à courre, soit par les faucons ou par tout autre moyen, dans la zone située entre Tel el Arouk et Tel el Fedda dans les environs d'Ismaïlieh, est interdite sans une autorisation spéciale du Gouvernorat.

2.—Toute contravention au présent arrêté sera punie des peines prévues à l'article 10 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912 précité.

3.—Le présent arrêté entrera en vigueur dix jours après sa promulgation aux Journaux Officiels.

Le 20 janvier 1913 (12 Safar 1331).

Mohamed Mahmoud.

ARRÊTÉ.

Prohibition de la chasse dans le lac Menzaleh.

Le Gouverneur du Canal,

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912, portant règlement sur la chasse ;

ARRÊTE :

1.—La chasse est interdite dans la partie du lac Menzaleh rentrant dans la circonscription de ce Gouvernorat ;

2.—Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 29 août 1912.

Mohamed Mahmoud.

celle de la clôture des chasses dans chaque localité, ainsi que les espèces de gibier qu'il sera défendu de chasser. Ils peuvent également interdire la chasse dans certaines localités ou l'assujettir à certaines conditions spéciales.

Art. 10.

Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie de 20 à 100 piastres d'amende. En cas de récidive, dans l'année, la peine pourra être de l'emprisonnement jusqu'à 7 jours ; néanmoins, en cas de chasse sur la propriété d'autrui sans le consentement du propriétaire, la plainte de la partie intéressée sera toujours nécessaire.

La confiscation de l'arme ou de l'engin de chasse sera prononcée par le juge dans le cas de récidive et dans le cas de l'article 6.

Le délinquant sera condamné en ce cas à les représenter ou à en payer la valeur qui sera fixée par le juge, sans que cette valeur puisse être inférieure à 100 P.E.

Art. 11.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa promulgation au Journal Officiel.

Le 4 mai 1912 (17 Gamàd el Awel 1330).

M. Said.

(c) Au filet dans les champs d'autrui non dépouillés de leurs fruits ;

(d) Des pigeons ou autres oiseaux domestiques ou tout gibier appartenant à autrui.

ART. 5.

Le permis ne sera pas délivré :

1° Aux individus qui n'auraient pas dix-huit ans accomplis ;

2° Aux individus condamnés à la perte des droits civiques ;

3° A ceux condamnés pour vagabondage, vol, escroquerie ou abus de confiance, rébellion ou violence envers les agents de l'autorité publique ;

4° A tout condamné placé sous la surveillance de la police.

ART. 6.

Le permis sera retiré à tous ceux qui, l'ayant obtenu, auraient subi une des condamnations prévues à l'article précédent.

ART. 7.

La faculté de refuser le permis de chasse aux condamnés dont il est question aux numéros 3 et 4 de l'article 5 cessera cinq ans après l'expiration de la peine.

ART. 8.

Dans les Moudiriehs, la délivrance des permis de chasse aux habitants des bandars et villages est laissée à l'entière discrétion des Moudirs qui peuvent l'accorder ou la refuser selon qu'ils le jugeront convenable.

ART. 9.

Les Gouverneurs et les Moudirs auront le droit de déterminer par des arrêtés spéciaux, l'époque de l'ouverture et

RÈGLEMENT SUR LA CHASSE.

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 14 juin 1900, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Nul ne pourra chasser sans un permis délivré par le Gouverneur ou le Moudir du lieu de sa résidence contre paiement de P.T. 100.

Ce permis sera valable sur tout le territoire égyptien pour la durée d'une année qui commencera à partir du 1er juin de chaque année. Il est personnel et ne peut être cédé à une autre personne.

ART. 2.

Ce permis devra être exhibé à toute réquisition des agents de l'autorité.

ART. 3.

Le permis de chasse donne à celui qui l'aura obtenu le droit de chasser pendant le jour du lever au coucher du soleil, au tir et au filet.

ART. 4.

Il est défendu de chasser:

(*a*) Sur la propriété d'autrui sans le consentement du propriétaire ou de ses préposés;

(*b*) Dans les limites d'une ville, d'un village, d'un kafre, d'une ezbeh, et en général à moins de 250 mètres de distance d'une habitation quelconque;

ART. 8.

Nos Ministres de la Justice et des Travaux Publics sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente loi, qui entrera en vigueur une semaine après sa publication au "Journal Officiel."

Fait au palais de Ras el Tin, le 15 mai 1912.

ABBAS HILMI.

Par le Khédive :
Le Président du Conseil des Ministres,
M. SAÏD.

Le Ministre de la Justice,
H. RUCHDI.

Le Ministre des Travaux Publics,
ISMAIL SIRRY.

ANNEXE.

Alouette		(Qoubora).
Bergeronnette		(Abou-Fassada).
Courlis de terre		(Karaouan).
Becs-figues	Fauvette	(Asfour Moughanni).
	Traquet ou cul blanc	(Asfour Saqsicola).
	Gobe-mouches	(Asfour Akel el Zoubab).
	Pipit	(Asfour Bibit).
Guêpier		(Ouarouar).
Héron-aigrette ou garde-bœuf		(Abou-Qerdan).
Huppe		(Houdhoud).
Pluvier à collier		(Ziqzaq Moutaouaq).
Pluvier armé		(Ziqzaq Baladi).
Vanneau dix-huit		(Ziqzaq Chami).

ART. 3.

Seront exemptes de la prohibition prévue à l'article 1er la capture et la détention des oiseaux en conformité des permis accordés par le Ministre des Travaux Publics et autorisant les porteurs à collectionner des oiseaux dans un but scientifique.

ART. 4.

Toute contravention aux dispositions de la présente loi sera punie d'une amende ne dépassant pas L.E. 1.

En cas d'une seconde contravention dans une année à partir de la date où la première condamnation est devenue définitive, la peine sera celle d'un emprisonnement n'excédant pas une semaine et d'une amende ne dépassant pas L.E. 1 ou de l'une de ces deux peines seulement.

ART. 5.

Tout oiseau, produit ou objet d'une contravention aux dispositions de la présente loi, sera saisi et confisqué.

Seront également saisis et confisqués les filets, engins, pièges et armes à feu ayant servi à commettre une contravention aux dispositions de la présente loi.

ART. 6.

Quand une poursuite est intentée à la fois contre des étrangers et des indigènes pour une même contravention, la Juridiction Mixte sera compétente à l'égard de tous les inculpés.

ART. 7.

Sont abrogées les dispositions de l'Arrêté du Ministre de l'Intérieur relatif à la chasse, en date du 23 juin 1903, qui sont contraires à la présente loi.

LOI N° 9 DE 1912.

LOI POUR LA PROTECTION DES OISEAUX UTILES A L'AGRICULTURE.

NOUS, KHÉDIVE D'ÉGYPTE,

Sur la proposition de Notre Ministre des Travaux Publics et l'avis conforme de Notre Conseil des Ministres ;

Le Conseil Législatif entendu ;

Vu les délibérations de la Cour d'Appel Mixte en date des 2 avril et 15 mai 1912, prises en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

DÉCRÉTONS :

ARTICLE PREMIER.

Sont prohibés :

1° La chasse, la capture ou la destruction de tout oiseau mentionné dans l'annexe à la présente loi ;

2° Le transport, le colportage, la détention, la mise en vente, la vente ou l'achat des dits oiseaux, qu'ils soient vivants ou morts ;

3° La chasse des oiseaux au moyen de gluaux.

ART. 2.

Le Ministre des Travaux Publics peut ajouter à l'annexe à la présente loi tout autre oiseau reconnu utile à l'agriculture.

I.N. 2813-1913-500 ex.

GOUVERNEMENT EGYPTIEN.

LOI N° 9 DE 1912

POUR LA

PROTECTION DES OISEAUX UTILES A L'AGRICULTURE

Règlement et Arrêtés y relatifs.



Réimprimé pour le Ministère de l'Intérieur.

LE CAIRE.
IMPRIMERIE NATIONALE.
1913.


Bibliotheca Alexandrina
0556901